

عاجل..السيناتور الديمقراطي ديك دوربين: كلمات ترامب وفانس للرئيس الأوكراني وقحة ومخرية للغاية

أوليفيه روا: إسلام اليوم يعيش تحت الحصار في فرنسا

18 - فبراير - 2016



يظهر الإسلام في فرنسا اليوم بمثابة مسألة شبه وجودية، حيث يبدو وكأنه يطعن في هوية البلاد نفسها، أو على الأقل في طبيعة مؤسساتها، مما يستدعي التعبئة للدفاع عن «القيم الجمهورية» وعن «العلمانية». كما تسهم حملة التهريب والمحاكمة غير المبررة، التي نشهدها تجاه الإسلام في إعادة تكوين المشهد السياسي والفكري الفرنسي، إذ نجد فيها العديد من المكونات المتنافرة. ولا شك في أن أكثر الناس عداً لوجود المهاجرين وللإسلام هم أولئك الذين يرون أن الإرث المسيحي يشكل جزءاً من الهوية الفرنسية والأوروبية، وبناء على ذلك يرون أن الإسلام غير قابل للاندماج، حتى في شكل «علماني». يضاف إلى ذلك عدا الأوساط التي تدعي الانتماء إلى الجمهورية والعلمانية، التي تتصور الأصولية الإسلامية أكثر تهديداً مما كانت عليه نظيرتها الأصولية المسيحية، كونها على علاقة وطيدة بالنزعة العالمثالية ومعاداة السامية.

ولعل هذا السجال الناشب على نحو سيئ المشوش الحزبي، والمشبوب

الإسلام ليتناسب مع قيم العقلانية الفرنسية، ما أدى إلى حجب الشأن الاجتماعي والاقتصادي كعوامل أساسية في ما يتعلق باندماج هؤلاء المهاجرين.

ونتيجة لذلك أخذت تعزى مجموعة القضايا التي تطرحها الضواحي والإدماج أو فشله، والطائفية، إلى الواقع الديني أي الإسلام. وبدلاً من حصر الديني أخذت العلمانية تعيده باستمرار إلى صلب النقاش وتفسر به أوجه الخلل الاجتماعي. فإذا ما انكفأت الضواحي على نفسها، وارتدى المراهقون ملابس خاصة للتعبير عن هوية أو مطلب غذائي للاعتراض داخل المدرسة، فالخطا يقع على عاتق الإسلام. وينظر إلى الدين كسبب وليس كغرض، ومن جراء ذلك يتم الرد على الديني، حيث ينصب بصورة نهائية كميسم هوياتي وحتى اعتراضي.

الأصولية والمجال العام في فرنسا

من ناحية أخرى يرى روا أن حملة الدفاع عن العلمانية التي نشهدها اليوم ترمي، على وجه الدقة، إلى تقديم الأصوليين الجدد وغيرهم من دعاة الإحياء الديني كأعداء. غير أن أشكال «الأصولية» التي تبرز اليوم بعيدة عن أن تمثل تهديداً على نحو منهجي، ذلك أن عودة الديني في أوروبا والعالم الإسلامي اليوم، ليست تعبيراً عن ديمومة الدين، بمقدار ما باتت تعبر عن إعادة تركيب للديني وفقاً لترسيمات لم تعد تعمل في إطار الثنائي التقليدي دولة كنيسة. وإنما تتجه نحو الفرد الذي يكون قادراً على أن يضع حياته تحت التأثير الحصري للديني، والذي يعتمد من أجل ذلك إلى قطع الصلة مع محيط الأكثرية.

ورغم أن هذا «المولود» الديني الجديد لا يدرك أنه دنيوي أو مدنون ويرى نفسه على العكس معرفاً ومبرراً بالديني كلياً. ولما كانت هذه العلاقة بالديني تعزله عن وسطه الاجتماعي أو تحمله على أن يخلق مجدداً مجالاً مطيافاً فهو يرسم من تلقاء نفسه خطاً فاصلاً بين «عالم مطهر» وبقية المجتمع. وبذلك فإن هذه الأصولية كما - يرى روا - هي وليدة ما

يدعوه اصطلاحاً بـ«الدينوية» التي تؤدي إلى فقدان البداهة الاجتماعية للدين ولزوم أن يعرف المرء نفسه علانية كمؤمن أو غير مؤمن. لا لأن غير المؤمن يناضل ضد الطائفة الدينية وإنما لأن شروط الانتماء إلى جماعة دينية تصبح أضيق: يجب إظهار الدين.

ومن هنا، فإن ما تعاد صياغته على هذا النحو هو مفهوم الطائفة المسلمة نفسه في رؤية الأصوليين الجدد، حيث لا ريب في أن الطائفة مغلقة، غير أنها تنظر إلى نفسها بوضوح كأقلية في مجال مدنون بالفعل: يعترف بدينوية المجال العام، لكن المراد أن يتم تسجيل الطائفة فيه على أنها دينية. والمقصود بذلك شكلاً من خصخصة المجال العام أكثر من كونه غزواً للمجتمع. وبهذا المعنى لا تكون الأصولية غير ملائمة للدينوية لكنها تطرح مشكلة العلاقة بالدولة. وفي هذا الاتجاه يمضي النقاش في موضوع الارتداد مثلاً. ففي البلدان المسلمة حيث تطرح هذه المسألة على بساط البحث يسترعي الانتباه موقف بعض الأصوليين البارزين الذين لم يطالبوا بإزالة عقوبة الموت بـ«المرتدين» بل إقصائهم قانونياً عن فئة «المسلمين». ولذلك وجدناهم في مصر على سبيل المثال يطالبون بإبطال زواج المفكر نصر حامد أبوزيد بذريعة أنه لم يعد مسلماً، وذلك بسبب كتاباته النقدية للدين. وفي باكستان كانت الحملة العنيفة التي قادها أبو الأعلى المودودي ضد القاديانيين (أو الأحمدية) في الخمسينيات من القرن الماضي للاعتراف بهم كأقلية غير مسلمة (وعلى العكس من ذلك فإن الحملة التي قامت في إيران ضد البهائيين كانت تهدف إلى ردهم إلى الإسلام من جديد). ولذلك تلوح وراء راديكالية هذه الحملات رؤية تفيد بأن المسلمين يشكلون طائفة دينية محضة، يمكن أن يبتعد عنها المرء (أو يبعد) ما يعني إذن «القبول بإقامة مجال دينوي: وهو المجال الذي لا تطبق فيه قوانين الدين».

ومن هنا يعتقد روا- أن البناء الأصولي الجديد، إذ يعرف جماعة المؤمنين لا بمفردات اجتماعية وثقافية ولكن بالتطوع، يبنى في الواقع مجالا «آخر» غير مجال المجتمع المحيط، عبر فصل الديني عن

الاجتماعي، وبشكل لا تطبق فيه القاعدة إلا على المؤمن. والحال أن هذا المفهوم الطائفي الجديد، الذي غالبا ما تتقاسمه أديان أخرى، يسبب مشكلة للعلمانية لأنه يفترض إنشاء مجال مدنون في المجال العام. بحيث يكون هناك مجالان متجاوران وليس منفصلين: يعيش المؤمن دينه في المجال نفسه الذي يعيش فيه غير المؤمن، لكنه يقيم في هذا المجال بطريقة مختلفة. وهذا ما لا يمكن للعلمانية الفرنسية أن تتقبله، لأن الدولة هي التي تحدد المجال العام: وهذا المجال لن يكون متعدد المعاني.

ومن هنا وبرأي - روا- لا ينبغي قراءة حركية الأصوليات الجديدة داخل المجال العام بمفردات منذرة بالاستيلاء على السلطة السياسية، بمقدار ما يجب النظر إليها باعتبارها إحدى مفرزات الأشكال المعاصرة لعودة الديني من جانب، ولكونها من جانب آخر تتعلق بميل شديد لدى الفرنسيين لإدراك مسألة العولمة وتجلياتها على الصعيد الهوياتي والديني من خلال نموذج معين من الدولة الأمة اليعقوبية.

باحث سوري

محمد تركي الربيعو



اترك تعليقاً

لن يتم نشر عنوان بريدك الإلكتروني. الحقول الإلزامية مشار إليها *

التعليق *

البريد الإلكتروني *

الاسم *

إرسال التعليق

فبراير 19, 2016 الساعة 7:46 م

حربي علي



علينا احترام جميع الاديان. والمسلمين اللذين في أوروبا وصلوا لطلب الرزق والحياة
الكريمة التي وجدوها في اوروبا وهذا لا يعني انك مسلم افضل من المسيحي ولو كنت
افضل لما اتيت اليهم. فيجب على المسلمين ان لا يلعبوا بدينهم لخلق حروب دينية
تفشل فيها كل الدول الاسلامية. فاحترموا حتى تحترموا او ان اوروبا ستعيدكم من
حيث اتيتم وان كنتم مسلمين صادقين فاذهبوا الى مكة ودعوا الغرب ينتج لكم العلاج
والسيارات وكل ما تحتاجون

رد

اشترك في قائمتنا البريدية

اشترك

أدخل البريد الالكتروني *

حولنا / About us

أعلن معنا / Advertise with us

أرشفيف النسخة المطبوعة

أرشفيف PDF

النسخة المطبوعة

سياسة

صحافة

مقالات

ثقافة

لايف سٹايل

اقتصاد

رياضة

hīlwg

الأُسبوعي

جميع الحقوق محفوظة © 2025 صحيفة القدس العربي

